



# المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

التاريخ: / / 20

الرقم الإشاري: / /

## المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مجلس المفوضية

قرار رقم (59) لسنة 2012 ميلادية  
بشأن اعتماد لائحة الدعاية الانتخابية للمرشحين والكيانات السياسية

بعد الإطلاع

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011 ميلادية وتعديله.
- وعلى القانون رقم 3 لسنة 2012 ميلادية بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
- وعلى القانون رقم 4 لسنة 2012 ميلادية بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم 14 لسنة 2012 ميلادية بشأن تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخاب المؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم 28 لسنة 2012 ميلادية بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 4 لسنة 2012 ميلادية بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المجلس الوطني الإنتقالي رقم 35 لسنة 2012 ميلادية بتعديل القرار رقم 13 بشأن إعادة تسمية رئيس وأعضاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات المؤتمر الوطني العام.
- وعلى ما جاء في محضر الإجتماع السابع عشر لمجلس المفوضية المنعقد بتاريخ 2012/4/29 ميلادية.

**قرر:**

**مادة (1)**

تعتمد لائحة الدعاية الانتخابية للمرشحين والكيانات السياسية الخاصة بانتخاب المؤتمر الوطني العام المرفقة بهذا القرار.

**مادة (2)**

ينشر هذا القرار في الموقع الإلكتروني للمفوضية، وعلى المخاطبين بأحكامه تنفيذه.



نوري خليفة العبار

رئيس مجلس المفوضية

صدر في : طرابلس  
التاريخ: 12 جمادى الآخر / 1433 هجرية  
الموافق: 3 مايو / 2012 ميلادية.  
(محمد عماد / م. محمد)



## المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مجلس المفوضية

لائحة الدعاية الانتخابية للمرشحين والكيانات السياسية المرفقة بقرار مجلس المفوضية رقم (59) لسنة 2012 ميلادية

بعد الإطلاع

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011 ميلادية وتعديله.
  - وعلى القانون رقم 3 لسنة 2012 ميلادية بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
  - وعلى القانون رقم 4 لسنة 2012 ميلادية بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام.
  - وعلى القانون رقم 14 لسنة 2012 ميلادية بشأن تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخاب المؤتمر الوطني العام.
  - وعلى القانون رقم 28 لسنة 2012 ميلادية بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 4 لسنة 2012 ميلادية بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام.
  - وعلى ما جاء في محضر الاجتماع السابع عشر لمجلس المفوضية المنعقد بتاريخ 2012/4/29 ميلادية.
- أصدرت هذه اللائحة

### الفصل الأول: تعريفات وأحكام عامة

#### المادة ( 1 )

إن المصطلحات المستخدمة في هذه اللائحة تحمل نفس معاني المصطلحات الواردة في القانون رقم ( 4 ) لعام 2012 ميلادية والخاص بانتخابات المؤتمر الوطني العام، ما لم ينص على غير ذلك.

#### المادة ( 2 )

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات هي الجهة المعنية والمخولة قانوناً بالإشراف على عملية الدعاية الانتخابية وتنظيمها، والإعلان عنها، ووضع القواعد والضوابط التي تحكمها وفقاً للقانون.

#### المادة ( 3 )

الدعاية الانتخابية حق مكفول قانوناً لجميع المرشحين لانتخابات المؤتمر الوطني العام، ويحق لكل مرشح التعريف بنفسه وعرض برنامجه الانتخابي وفقاً للإجراءات والضوابط والمواعيد المنصوص عليها في القانون

### الفصل الثاني: المدة الزمنية للدعاية الانتخابية

#### المادة ( 4 )

تتولى المفوضية تحديد وإعلان موعد بداية الدعاية الانتخابية وانتهائها، وعلى المفوضية ما لم تستجد أي ظروف استثنائية أن تعلن عن بداية الدعاية الانتخابية لانتخابات المؤتمر الوطني العام في اليوم نفسه الذي تُصادق فيه على أسماء المرشحين والكيانات السياسية، ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة.



## المادة ( 5 )

تعلن المفوضية عن بدء حملة الدعاية الانتخابية للمرشحين والكيانات السياسية قبل الموعد المحددة بـ ( 48 ) ثمانية وأربعون ساعة على الأقل قبل الإذن بحملة الدعاية الانتخابية، عبر وسائل الإعلام والإعلان الرسمية.

## المادة ( 6 )

لا يجوز لأي من المرشحين أو الكيانات السياسية أو وكلائهم أو مؤيديهم إجراء أية أنشطة دعائية خارج نطاق المدة الزمنية المحددة لبدائية ونهاية حملة الدعاية الانتخابية.

## المادة ( 7 )

تنتهي فترة الدعاية الانتخابية قبل ( 24 ) أربع وعشرون ساعة من الموعد المحددة لإفتتاح مراكز الاقتراع، وبهذا تنتهي جميع الأنشطة الدعائية والإعلانية، ولا يجوز للمرشحين والكيانات السياسية والوكلاء و المؤيدين مواصلة الدعاية الانتخابية بعد انتهاء فترة الدعاية الانتخابية.

## الفصل الثاني: ضوابط الدعاية الانتخابية

## المادة ( 8 )

يجب على جميع المرشحين والكيانات السياسية أثناء ممارسة الدعاية الانتخابية التقيد بالضوابط الآتية:

1. ألا تتضمن الدعاية الانتخابية بأي حال من الأحوال ما يمس الوحدة الوطنية أو يؤدي إلى الفتنة أو الخلاف في صفوف الناخبين.
2. عدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير، أو التلويح بالمغريات، أو الوعود بمكاسب مادية أو معنوية خاصة أو عامة اتجاه الناخب.
3. عدم استعمال العبارات التي تحرض على ارتكاب الجرائم، وتدعو للكراهية أو التمييز.
4. احترام حق كل مرشح في التعبير عن نفسه وبرنامج الانتخابية.
5. يُحظر توظيف أو استخدام المؤسسات والمرافق الحكومية للدعاية الانتخابية، أو استغلال إمكاناتها، أو وسائلها المادية من مباني أو وسائل نقل أو أجهزة اتصالات أو آلات، أو أية إمكانات أخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يجوز لأي من مؤسسات الدولة أو العاملين بها القيام بتوزيع منشورات دعائية أو أي أعمال دعائية أخرى لصالح أو ضد مرشح أو كيان سياسي معين.
6. لا يجوز استخدام المساجد والمدارس والجامعات والكليات والمعاهد والمعسكرات في الدعاية الانتخابية.
7. يُحظر حظراً باتاً على أي شخص استغلال سلطته أو مركزه الوظيفي في القيام بأي نشاط دعائي بهدف التأثير على الناخبين لصالح أي من المرشحين.
8. يُحظر على جميع المرشحين أو الكيانات السياسية أو وكلائهم أو مؤيديهم القيام بأية دعاية انتخابية تنطوي على خداع الناخبين أو التدليس عليهم، كما يُحظر استخدام أسلوب التجريح أو التشهير بالآخرين في الدعاية الانتخابية.
9. لا يجوز لأي من الصحف الأهلية أو التابعة للكيانات السياسية، أو أي تنظيم سياسي التجريح أو التشهير بشكل مباشر أو غير مباشر للمرشحين المنافسين.
10. لا يجوز لأي مرشح أن يقوم يوم الاقتراع بنفسه أو بواسطة غيره بتوزيع برامج عمل أو نشر أية مطبوعات أو ملصقات أو وثائق دعائية، كما لا يجوز للتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أن تقوم بنشر إعلانات أو توزيع مطويات أو برامج عمل لأي من المرشحين يوم الاقتراع.
11. لا يجوز لأي كان أن يقوم بوضع أية إعلانات أو توزيع برامج عمل أو منشورات باسم مرشح انسحب من الانتخابات.
12. يُحظر إقامة المهرجانات والتجمعات بالقرب من مراكز الاقتراع والفرز.





## الفصل الثالث: تمويل الدعاية الانتخابية

## المادة ( 9 )

يجوز للمرشحين والكيانات السياسية قبول التبرعات من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الوطنيين، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تلقي أي دعم أو تمويل من أية دولة أو جهة أجنبية، أو قبول أموال من مصادر غير مشروعة.

## المادة ( 10 )

يُحظر تمويل الدعاية الانتخابية من المال العام أو من ميزانية الوزارات والمؤسسات والشركات والهيئات الحكومية.

## المادة ( 11 )

يجب على المرشح أو الكيان السياسي فتح حساب جاري في أحد المصارف المحلية يخصص فقط لأغراض الدعاية الانتخابية، تودع فيه جميع المساهمات والتبرعات، ويقفل بانتهاء الحملة الدعائية، ولا يجوز الإنفاق على الدعاية الانتخابية للمرشح أو الكيان السياسي من خارج الحساب المصرفي.

## المادة ( 12 )

يتم الإفصاح عن جميع مصادر تمويل الدعاية الانتخابية بموجب القواعد المنصوص عليها في هذه اللائحة بشأن الإفصاح وتقديم التقارير، كما تدون هذه المصادر على استمارات مُعدة لهذا الغرض من قبل المفوضية، مرفقة بالتقارير المالية المتضمنة لجميع التبرعات والمساهمات النقدية والعينية.

## المادة ( 13 )

يجوز لكل مواطن ليبي أو منظمة ليبية المساهمة بما لا يتجاوز قيمة الحد الأقصى لسقف الإنفاق المخصص للمرشح أو الكيان السياسي في كل دائرة، كما يجوز للمرشحين والكيانات السياسية استخدام مواردهم الخاصة في دعايتهم الانتخابية على أن تخضع لقواعد الإفصاح وتقديم التقارير المالية.

## المادة ( 14 )

تعتبر جميع المعلومات المالية المتعلقة بالحملة الانتخابية، بما فيها موجودات الحساب المصرفي الخاص بالحملة الانتخابية ومساهمات ونفقات المرشحين والكيانات السياسية متاحة للعلن من قبل المفوضية، ويعد كل من الحالات التالية جريمة إنتخابية: تقديم التقارير المالية الزائفة، أو التخلف عن تقديمها، أو عدم تدوينها بشكل يمكن المفوضية من مراجعتها وتدقيقها.

## المادة ( 15 )

يكون سقف الإنفاق على الدعاية الانتخابية بالنسبة للمرشحين (وفق نظام الأغلبية) في الدائرة التي تقدّموا إليها مساوياً لمبلغ وقدره ( 10 ) عشرة دينار ليبي عن كل ناخب مسجل في تلك الدائرة، في حين يتحدّد سقف الإنفاق للكيانات السياسية (وفق النظام النسبي) في كل دائرة من الدوائر التي تقدّموا إليها مساوياً للمبلغ المحدد للإنفاق على كل ناخب مسجل بالنسبة للمرشحين مضروباً في عدد مرشحي قائمة الكيان السياسي.

## المادة ( 16 )

تحدّد المفوضية عقب الإعلان عن القوائم النهائية للناخبين سقف الإنفاق للدعاية الانتخابية لكل دائرة عن حدّه،



**المادة ( 17 )**

تُعد الميزانية الختامية للحملة الدعائية (وفق النموذج المعتمد من قبل المفوضية) مصدقاً عليها من مراجع قانوني معتمد خلال ( 15 ) خمسة عشرة يوم من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات النهائية، وتقدم إلى الإدارة المركزية للمفوضية.

**المادة ( 18 )**

تشكل المفوضية لجنة مختصة لفحص وتدقيق البيانات المالية لجميع المرشحين والكيانات السياسية، ويحق للمفوضية نشر تلك البيانات على موقعها الإلكتروني.

**الفصل الرابع: وسائل الدعاية الانتخابية****الفرع الأول****الاجتماعات واللقاءات الانتخابية****المادة ( 19 )**

يجوز لكل مرشح عقد لقاءات انتخابية في نطاق دائرته الانتخابية المتقدم لها بغرض التعريف بنفسه، وعرض برنامجه الانتخابي، وذلك وفقاً للأحكام والضوابط المنظمة للدعاية الانتخابية المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية.

**المادة ( 20 )**

يتم تقديم طلبات عقد الاجتماعات واللقاءات الانتخابية في الساحات العامة كتابياً من قبل المرشح بنفسه أو من يخوله، إلى اللجنة الفرعية بمركز الدائرة الانتخابية الرئيسية خلال فترة أقصاها اليوم السابق لبدء فترة الدعاية الانتخابية، ويجب أن يتضمن الطلب موعد ومكان عقد الاجتماع.

**المادة ( 21 )**

على اللجنة الفرعية بمركز الدائرة الانتخابية الرئيسية تنظيم مواعيد الاجتماعات الانتخابية في الساحات العامة وفقاً لأسبقية تقديم الطلبات من المرشحين.

**المادة ( 22 )**

يحق لمرشحي الكيانات السياسية أثناء فترة الدعاية الانتخابية إقامة الاجتماعات الانتخابية في مقرات فروع كياناتهم دون الحاجة للحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الفرعية بمركز الدائرة الانتخابية.

**الفرع الثاني****المطبوعات والملصقات والشعارات الانتخابية****المادة ( 23 )**

تقوم اللجنة الفرعية بالدائرة الانتخابية الرئيسية فور إعلان قوائم المرشحين النهائية، بتحديد الساحات والأماكن العامة لوضع الدعاية الانتخابية الخاصة بالمرشحين في نطاق الدائرة الانتخابية.

**المادة ( 24 )**

للجنة الفرعية بالدائرة الانتخابية الرئيسية حق الإشراف والرقابة على استخدام أماكن وضع ملصقات الدعاية





## المادة ( 25 )

يجب على كل مرشح أن يُودع لدى اللجنة الفرعية بمركز الدائرة الانتخابية الرئيسة عدد ( 3 ) ثلاث نسخ على الأقل من كل مطبوع أو ملصق دعائي خاص بحملته الانتخابية قبل ( 2 ) يومين على الأقل من موعد بدء الدعاية الانتخابية، وللجنة الفرعية حق الاعتراض على أي مطبوع أو ملصق يوجد فيه ما يخالف الشروط والضوابط المنصوص عليها في القانون.

## المادة ( 26 )

لا يجوز لأي مرشح أو كيان سياسي نشر أية مطبوعات أو ملصقات دعائية لم يسبق عرضها على اللجنة الفرعية، وفقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

## المادة ( 27 )

لا يجوز لأي مرشح عند وضع أو نشر إعلاناته ومطبوعاته الدعائية استخدام مواد غير قابلة للإزالة.

## الفرع الثالث

## وسائل الإعلام الرسمية

## المادة ( 28 )

تُنظم المفوضية استخدام وسائل الإعلام الرسمية المرئية والمسموعة والمقروءة في الدعاية الانتخابية وبصورة متساوية لجميع المرشحين.

## المادة ( 29 )

تتولى المفوضية نشر أسماء المرشحين المقبولين لعضوية المؤتمر الوطني العام عبر الصحف ووسائل الإعلام الرسمية.

## المادة ( 30 )

لا يجوز أن تقوم وسائل الإعلام الرسمية بأي عمل دعائي لأي مرشح أو كيان سياسي، إلا وفق الضوابط التي تضعها المفوضية، وتقتصر برامجها على التوعية الانتخابية وفقاً لخطة التوعية المُقررة من المفوضية.

## المادة ( 31 )

تلتزم وسائل الإعلام الرسمية في تغطيتها لأخبار سير العملية الانتخابية بالأحكام والضوابط المنظمة للدعاية الانتخابية في القانون ولائحته التنفيذية.

## المادة ( 32 )

لا يجوز لوسائل الإعلام الرسمية أثناء فترة الدعاية الانتخابية نشر أو إذاعة أو بث أي نشاط سياسي لأي من الكيانات السياسية إذا كان لها مرشح في انتخابات المؤتمر الوطني العام

## الفصل الرابع: أحكام ختامية

## المادة ( 33 )

تقوم اللجنة الفرعية بالدائرة الانتخابية الرئيسة، برصد واستقبال البلاغات والمعلومات بشأن المخالفات أثناء فترة الدعاية الانتخابية التي تحدث من المرشحين أو مؤيديهم أو كياناتهم السياسية، وعليها بعد التأكد من وجود المخالفة





**المادة ( 34 )**

تتولى المفوضية نشر دليل الدعاية الانتخابية عبر موقعها الإلكتروني والوسائل المطبوعة الأخرى قبل بدء الدعاية الانتخابية بوقت كاف.

**المادة ( 35 )**

على اللجان الفرعية بالدوائر الانتخابية الرئيسية تسليم كل مرشح لانتخابات المؤتمر الوطني العام نسخة من دليل الدعاية الانتخابية مع تنبيه المرشحين بضرورة الإلتزام بالضوابط والإجراءات المنظمة للدعاية الانتخابية.

**المادة ( 36 )**

على جميع المطابع ومراكز الإنتاج الإعلامي العامة والخاصة، عند إنتاجها مواد الدعاية الانتخابية الخاصة بالمرشحين التقيد بالأحكام والضوابط المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية.

**المادة ( 37 )**

يُحظر على المطابع ومراكز الإنتاج الإعلامي التابعة لمؤسسات الدولة والتي تُقدّم خدماتها للجمهور، تمييز أيّ مرشح عن بقية المرشحين، ويجب عليها أن تساوي بين جميع المرشحين في الفرص المتاحة لتقديم خدماتها.

**المادة ( 38 )**

لا يجوز الإعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية المسموح بها بأيّ صفة سواء بالشطب أو التشويه أو الإزالة أو غير ذلك، وكل فعل من هذا القبيل يعتبر من الجرائم الانتخابية، ويخضع مرتكبها للمساءلة والعقاب وفقاً لأحكام القانون.

**المادة ( 39 )**

كل مخالفة للضوابط والإجراءات والمواعيد المتعلقة بالدعاية الانتخابية تعتبر جريمة من جرائم الانتخابات يعاقب مرتكبوها طبقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون.

مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات



صدرت في : طرابلس  
التاريخ: 12 جمادى الاخر/ 1433 هجرية.  
الموافق: 3 مايو 2012 / ميلادية.  
(  اللجنة القانونية بمجلس المفوضية / م. محمد )